

آليات تحقيق الأمن الاجتماعي للاجئين السوريين في محافظة الإسكندرية

بمصر

بحث ميداني على عينة من الأسر السورية في محافظة الإسكندرية

داليا محمد إبراهيم محمد الشعشاعي

باحثة دكتوراه تخصص علم الاجتماع

كلية الآداب- جامعة السويس

المستخلص

يتمثل الهدف الرئيس للبحث الحالي في التعرف على آليات تحقيق الأمن الاجتماعي على مستويات عدة للأسر السورية المهاجرة قسرياً إلى مدينة الإسكندرية من خلال التعرف على واقع الهجرة القسرية في المجتمع المصري، وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتمثلت أدوات البحث في استبانة موجهة للاجئين السوريين، ومقابلة شخصية مفتوحة لموظفي المنظمات الراعية للاجئين في مصر وأخرى للاجئين السوريين، وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج أن سياسة التعامل مع مستوى الأمن الاجتماعي للاجئين السوريين في مصر عامة ومحافظة الإسكندرية خاصة لا تخرج بصفة عامة عن السياسة للدولة تجاه اللاجئين عمومًا في معاملتهم على قدم المساواة مع المواطنين المصريين في كافة الخدمات المقدمة لهم، غير أن قطاعي الصحة والتعليم في مصر في الأصل يعانيان من مشكلات متعددة ومركبة وبالغة التعقيد، وهذا بدوره ينسحب على الأمن الاجتماعي للاجئين، وبذلك تكون أوجه القصور في مستوى تحقيق الأمن الاجتماعي للاجئين السوريين في مصر في مجملها ما هي إلا انعكاسًا لأوجه القصور في الخدمات المقدمة للمواطن المصري العادي، وتتركز أغلب أوجه القصور في عدم كفاية الإمكانيات المادية المتاحة، وغلاء سعر الأدوية، وعدم توافر أعداد كافية من الكوادر الطبية، ونقص التوعية، وعدم الدراية بآماكن تقديم الخدمة فضلًا عن قلة مراكز الخدمة الصحية ذاتها، وصعوبة الوصول للمناطق المتطرفة جغرافيًا، وكثافة الفصول، وعجز المعلمين، وتدني المستوى التعليمي بصفة عامة، ولا يستثنى من ذلك سوى اختلاف اللهجات والتي تعتبر حائلًا مؤقتًا في بعض الأحيان يحول دون انسجام الأطفال السوريين مع غيرهم من المصريين. كما أن هناك ضعف في دور المنظمات

الحقوقية الأممية الخاص برعاية اللاجئين السوريين في مصر والذي يتضح في ضعف قدرتها في الوفاء بالتزاماتها الاجتماعية تجاه هؤلاء اللاجئين الكلمات المفتاحية: اللاجئين السوريين، الأمن الاجتماعي، الهجرة القسرية

Abstract

The main goal of the current research is to identify the mechanisms for achieving social security at several levels for Syrian families forcibly migrating to the city of Alexandria by identifying the reality of forced migration in Egyptian society, using the descriptive and analytical approach. The research tools were a questionnaire directed to Syrian refugees, and a personal interview. Open to employees of organizations sponsoring refugees in Egypt and others to Syrian refugees

The study reached a number of results that the policy of dealing with the level of social security for Syrian refugees in Egypt in general and Alexandria Governorate in particular does not generally deviate from the state's policy towards refugees in general in treating them equally with Egyptian citizens in all services provided to them. However, the health and

education sectors in Egypt originally suffers from multiple, complex and extremely complex problems

his in turn applies to social security for refugees, and thus the shortcomings in the level of achieving social security for Syrian refugees in Egypt as a whole are nothing but a reflection of the shortcomings in the services provided to the average Egyptian citizen, and most of the shortcomings are concentrated in the insufficient financial capabilities available and the high price of medicines. The lack of sufficient numbers of medical personnel, the lack of awareness, the lack of knowledge of the places where the service is provided, in addition to the lack of health service centers themselves, the difficulty of reaching geographically extreme areas, the density of classes, the inability of teachers, and the low level of education in general, with the only exception to this being the difference in dialects. Which is sometimes considered a temporary barrier that prevents Syrian children from harmonizing with other Egyptians

There is also a weakness in the role of international human rights organizations in caring for

Syrian refugees in Egypt, which is evident in their weak ability to fulfill their social obligations towards these refugees.

Keywords: Syrian refugees, social security, forced migration

مقدمة البحث:

تتزايد الهجرة القسرية في المنطقة العربية لعدة أسباب أهمها الهروب من النزاعات. وتزعزع النظام، وتفشي العنف؛ والاضطهاد، وكثيراً ما يحدث هذا النمط من الهجرة في موجات مفاجئة وواسعة. قد تنتج حالات نزوح مؤقت ومزمن للمواطنين داخل بلدانهم أو خارجها. (تقرير الأمم المتحدة للهجرة الدولية، 2015: 6)، وفي عام (2020) تمكنت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من الوصول إلى (288,780) فرداً في جميع أنحاء المنطقة لتوفير المأوى الطارئ لهم، و (1.4) مليون شخص بمواد الإغاثة الأساسية، وأكثر من (1.5) مليون شخص بمساعدات نقدية. واصلت المفوضية أيضاً المشاركة في قيادة خطة الاستجابة الإقليمية لدعم اللاجئين وتمكين المجتمعات المستضيفة لهم والخاصة بالأزمة السورية. (تقرير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2020)

شهد المجتمع الدولي صراعات ونزاعات متتالية منذ عقود طويلة؛ وقد ازدادت هذه الصراعات مع نهاية الألفية الثانية وبداية الألفية الثالثة، وقد ترتب على تلك الصراعات تزايد تحركات السكان الأصليين في مناطق النزاع ما بين تحركات بين المناطق الداخلية في شكل نزوح داخلي، وما بين تحركات خارج الدولة في صورة هجرات قسرية، حيث تجاوز عدد الأشخاص الفارين من

الحروب والاضطهاد والنزاعات حاجز الـ (70) مليون شخص في عام (2018)، طبقاً لأرقام المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وهو أعلى مستوى تشهده المفوضية منذ ما يقرب من (70) عاماً على تأسيسها. وعلى مستوى المجتمع السوري: تخطى عدد النازحين قسراً بسبب الأزمة الدائرة في البلاد (11) مليون شخص (أي أكثر من عدد السكان الإجمالي) خلال الفترة من مارس (2011) إلى مارس (2015) وتراجع مستويات التنمية الاقتصادية لتعود إلى ما كانت عليه قبل أربعة عقود. وتُظهر البيانات الواردة في تقرير "الاتجاهات العالمية" السنوي، والذي يصدر عن المفوضية، بأن ما يقرب من (70.8) مليون شخص هم الآن في عداد النازحين قسراً، وهو ضعف المستوى الذي كان عليه قبل (20) عاماً، ووقد زاد هذا العدد بقدر (2.2) مليون شخص بين عام (2018) وعام (2019)، وهو ما يوازي عدد سكان تايلاند وتركيا. (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2020)

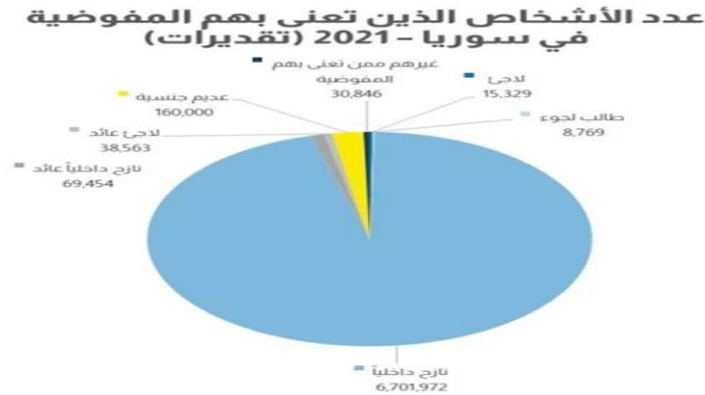
وتُظهر البيانات الواردة في تقرير "الاتجاهات العالمية" السنوي، والذي يصدر عن المفوضية، بأن ما يقرب من (70.8) مليون شخص هم الآن في عداد النازحين قسراً، وهو ضعف المستوى الذي كان عليه قبل (20) عاماً، ووقد زاد هذا العدد بقدر (2.2) مليون شخص بين عام (2018) وعام (2019)، وهو ما يوازي عدد سكان تايلاند وتركيا. (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2019)

أما في سوريا، استمر الوضع في إحداث أكبر أزمة نزوح في جميع أنحاء العالم، مع نزوح أكثر من (6.7) مليون سوري داخل البلاد، واستضافة تركيا ولبنان والأردن والعراق ومصر لنحو (5.5) مليون لاجئ. وقد أدى

فيروس كورونا إلى تفاقم الضائقة الاقتصادية والاجتماعية بين صفوف اللاجئين والمجتمعات المضيفة لهم، حيث فقد الكثير منهم سبل عيشهم ليقعوا في المزيد من الفقر، داخل سوريا، احتاج أكثر من (13) مليون شخص إلى مساعدات إنسانية مع نهاية عام (2020) أي أكثر بمليون شخص عن بداية عام (2020). وعاد ما مجموعه (38,563) لاجئاً سورياً بشكل تلقائي إلى سوريا في عام (2020)، بانخفاض نسبته (60%) مقارنة بعام (2019)، ويرجع ذلك جزئياً إلى قيود الحركة المرتبطة بالوباء. كما تأثرت عملية إعادة التوطين، حيث غادر (9,230) شخص فقط في عام (2020)، بانخفاض نسبته (60%) عن العدد البالغ (23,076) مغادراً في عام (2019)، وفي عام (2020) تمكنت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من الوصول إلى (288,780) فرداً في جميع أنحاء المنطقة لتوفير المأوى الطارئ لهم، و (1.4) مليون شخص بمواد الإغاثة الأساسية، وأكثر من (1.5) مليون شخص بمساعدات نقدية. واصلت المفوضية أيضاً المشاركة في قيادة خطة الاستجابة الإقليمية لدعم اللاجئين وتمكين المجتمعات المستضيفة لهم والخاصة بالأزمة السورية. (تقرير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2021)

وإذا كانت جميع فئات المجتمع تتأثر سلباً بالحروب والنزاعات المسلحة والكوارث فإن النساء والأطفال هم الفئات الأكثر تأثراً بتداعيات تلك النزاعات، حيث تعد شريحة النساء والأطفال الأكبر والأكثر ضعفاً وهشاشة، فوفقاً للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين UNHCR تشكل النساء والفتيات حوالي (50%) من أي مجموعة من اللاجئين أو النازحين، ويشكل الأطفال حوالي نصف الأشخاص النازحين قسراً في العالم.

شكل رقم (1)



عدد الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية في سوريا - 2021 (تقديرات)

ويشكل الواقع الإنساني في سوريا تحدياً كبيراً، حيث بلغ عدد اللاجئين السوريين المسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في فبراير (2016) أكثر من (4.8) مليون لاجئ، (53%) منهم اقل من (18) عام ويشكل النساء والأطفال ثلاثة أرباع عدد اللاجئين السوريين. ويوجد عدد (2.1) مليون لاجئ سوري مسجلين في قائمه المفوضية، وموزعين على بعض الدول كالآتي:

جدول رقم (1)

يوضح عدد اللاجئين بالدول المضيفة حتى عام 2016

م	الدولة المضيفة	العدد	م	الدولة المضيفة	العدد
1	الأردن	639.704	4	مصر	118.512
2	عراق	246.051	5	شمال أفريقيا	29.000

2.037.789	تركيا	6	1.067.785	لبنان	3
7.6 مليون	النازحون داخليا بسوريا				7
1.037.760	طالب حق اللجوء السياسي في أوروبا (خلال الفترة من ابريل 2011-2016)				8

المصدر: من أعداد الباحثة.

ويلاحظ من البيانات الإحصائية، أن المنطقة العربية تستقبل أكبر عدد من المهاجرين السوريين قسريا، ويحتاج كل من المهاجرين قسريا، والنازحين داخليا إلى المساعدات الإنسانية ويشكل اللاجئون السوريون والفلسطينيون (40%) من السكان وسجلت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين أكثر من (60) ألف حالة ولادة لدى النازحين السوريين في لبنان ويعيش (86%) من اللاجئين السوريين في (242) قرية تعتبر من القرى الفقيرة، ويعيش حوالي (16%) في عدد (2000) مخيم عشوائي، و (40%) في مباني غير مكتملة ومخازن فارغة ومواقف سيارات (جامعة الدول العربية، 2016)

١٣- وقد اكدت عدد من الدراسات على صعوبة وضع اللاجئين السوريين ومنها دراسة دراسة **سحر حسان بربري (2017)** هدفت الدراسة الى التعرف على أوضاع اللاجئين في المجتمع المصري كدراسة ميدانية على عينة من النساء السوريات اللاجئات في مصر والكشف عن المخاطر التي تعرضت لها النساء في سوريا ودفعتهن الى تركها، ورصد أوضاع المرأة السورية الاقتصادية والتعليمية والصحية والكشف عن الصعوبات التي واجهت وتواجه المرأة السورية في مصر والتعرف على الآثار النفسية والاجتماعية المترتبة على النزعات المسلحة على المرأة وخلصت الدراسة إلى أن اللاجئات السوريات في

مصر يعيش في ظل أوضاع اقتصادية صعبة، وذلك لأنهم فقدوا معظم مدخراتهم أثناء هروبهم من سوريا، وبالتالي يواجهون غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار في مصر، كما تواجه السوريين عدة صعوبات خاصة بتعليم أبنائهم. ودراسة سامية سامي أحمد (2019) وهدفت إلى التعرف على خصائص الأسرة السورية والبناء الديموجرافي وعمليات التمثيل والتكامل والاندماج في المجتمع المستقبل والذي هو في الدراسة مصر والعلاقات القربانية وتأثيرها في تكيف الأسرة السورية، والوقوف على مدى تكيفها مع البيئة الجديدة ومتابعتها للشأن السوري، وعلى مدى تأثيرها بالأزمات الاقتصادية والسياسية في مصر، بالإضافة إلى مدى تأثير الهجرة على العلاقات الأسرية، وقد توصلت الدراسة لعدة نتائج من أهمها: عدم ملاءمة الموطن الجديد (مصر) لممارسة الوظائف والحرف التي تمارس في بلد المنشأ (سوريا)، العديد من الأسر السورية قد عانت من مشاكل في محاولة الوصول إلى أسواق العمل والإسكان بالإضافة إلى الرعاية الصحية المجانية العامة وخدمات التعليم، أن مكان السكن والعلاقات القربانية وأسلوب العمل ووجود مناطق ترفيه والاعتماد المتبادل بين الأسر السورية لها دور فعال في عملية التكيف الاجتماعي. دراسة حلا زوبته (2021) وهدفت للتعرف على واقع الاندماج الاجتماعي الاقتصادي لدى المهاجرين السوريين قسراً في المجتمع المصري. والوقوف على أهم العوامل المساعدة لتحقيق اندماج السوريين في المجتمع المصري، وبيان أهم العوائق والتحديات التي حالت دون تحقيقه سواء بمشكلات تتعلق بالمهاجرين السوريين أنفسهم أو مشكلات تتعلق بالمجتمع المصري متمثلاً بأفراده ومؤسساته العامة. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها أنه قد أدى تجانس الخصائص الاقتصادية بين المهاجرين السوريين والمجتمع المصري

الى ووجود فرص اقتصادية للإنتاج والمنافسة واعتبار مصر أرض خصبة مناسبة للعمل والاستثمار إلى تعزيز الاندماج الاقتصادي ووجود منفعة مشتركة للطرفين، كما يعد الحصول على الإقامة القانونية من أكبر المشكلات التي عانى منها المهاجرين السوريين وحدت من اندماجهم وحصولهم على العمل واحساسهم بالاستقرار في المجتمع المصري.

وتمثل ظاهرة الهجرة القسرية أخطر أنماط الهجرة والتحركات السكانية خلال العصر الحديث، وتمثل تلك الظاهرة أهم القضايا التي تهتم بها كافة المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية، ذلك أنه تشكل عبئاً قويا على كل من البلدان المصدرة لها وكذا البلدان المستقبلية، كما أن هذه الظاهرة لا تقتصر على شرائح اجتماعية بعينها إنما تمس كل شرائح المجتمع دون استثناء كما تشير الهجرة القسرية في اغلب الأحيان إلى هجرة عائلات بأكملها بكل أفرادها (الأطفال، الشباب، الآباء، الأجداد، الأقارب). ومن ثم تفتقد تلك الأسر إلى الأمان الاجتماعي والنفسي والمعيشي. وتعد الهجرة القسرية نمط منتشر في المنطقة العربية واليها وعبرها. وعادة ما يحدث هذا النمط من الهجرة في موجات مفاجئة وواسعة، قد يصاحبها حالات نزوح مؤقت أو مزمن للمواطنين داخل بلدانهم أو خارجها. كما أن النزوح الثانوي أو ما يعرف بالهجرة المتجددة هو هجرة شائعة في المنطقة العربية ولا تقتصر آثار الهجرة الشرعية على رعايا البلدان المتضررة، بل تطل المهاجرين الدوليين الذين يعيشون ويعملون في تلك البلدان وقت نشوب النزاعات (تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا والمنظمة الدولية للهجرة، ٢٠١٥)

مشكلة البحث وتساؤلاته:

تسعى الباحثة في هذا البحث إلى التعرف على مستوى تحقيق الأمن الاجتماعي لدى أسر المهاجرة قسريا في المجتمع المصري، والوقوف على الجهود الدولية والمحلية في مجال دعم الأسر المهجرة قسرا إلى محافظة الإسكندرية، وبناءً على المؤشرات السابقة يمكن للباحثة تحديد مشكلة الدراسة في التساؤل الآتي: ما آليات تحقيق الأمن الاجتماعي لدى المهجرين قسرياً؟ والذي ينبثق منه مجموعه من التساؤلات الفرعية للتعرف على واقع الهجرة القسرية في المجتمع المصري وتتمثل في:

١. ما مستوى مؤشرات الأمن الاجتماعي للأسر السورية المهاجرة إلى الإسكندرية؟

٢. ما الطرق التي يتبعها المهاجرون السوريون قسريا للتكيف مع الأوضاع الاجتماعية في بلد الوصول؟

٣. ما المساعدات التي قدمها المنظمات الدولية للأسر السورية المهاجرة قسريا إلى مدينة الإسكندرية؟

٤. ما المساعدات التي قدمها المؤسسات المدنية والأهلية للأسر السورية المهاجرة قسريا إلى مدينة الإسكندرية؟

أهداف البحث :

يتمثل الهدف الرئيس للبحث الحالي في التعرف على آليات تحقيق الأمن الاجتماعي على مستويات عدة للأسر السورية المهاجرة قسريا إلى مدينة الإسكندرية من خلال التعرف على واقع الهجرة القسرية في المجتمع المصري

أهمية البحث:

تتحدد أهمية البحث على مستويين هما:

1- الأهمية النظرية:(العلمية): تتمثل الأهمية النظرية البحث في الآتي

أ-ما سيقدمه من إضافية علمية جديدة حول أبعاد الأمن الإحتماي على المستوى العام، كما تتمثل أهميته في التحقق من الفرضيات النظرية لمختلف الرؤي النظرية التي قدمت في مجال تفسير المشكلات الاجتماعية والحقوق الإنسانية، سيما للفئات الهشة في ظل مجتمع المخاطر العالمي.

ب- محاولة التوصل إلى نتائج علمية، ودلالات نظرية في مجال تفسير الهجرة الإنسانية، وسد الصغرة النظرية في مجال نظريات الهجرة، سيما الهجرة القسرية واللجوء الإنساني.

ج- تقديم مؤشرات علمية مبنية على سند علمي، يمكن أن تسهم في بلورة نماذج نظرية ملائمة لمواجهة أوضاع المهاجرين في الدول الفقيرة وعائلاتهم في محاولات الحصول على حقوقهم الإنسانية والعيش الكريم.

د- قلة الدراسات الميدانية في مجال الأمن الإحتماي لدى المهاجرين قسريا، وخاصة في الدول الفقيرة.

2-الأهمية التطبيقية: تتمثل الأهمية التطبيقية للبحث في الآتي :

أ-محاولة تقديم قاعدة بيانات تكون بمثابة مؤشرات حول أبعاد الأمن الإحتماي المتحققة للأسر المهاجرة قسريا في الدول العربية، خاصة مصر، يمكن أن تكون بمثابة دليل إرشادي للهيئات الدولية والمحلية في إعداد الى برامج تداخلية للارتقاء بمستوى الأمن الإنساني لهم.

ب- الكشف عن أهم الوسائل العملية الملائمة للتعامل مع مشكلات الأسر المهاجرة قسريا، وحل تلك المشكلات بما يتلائم وثقافتهم المحلية التي نشأوا في كنفها.

ج- التوصل إلى مجموعة من المقترحات الإجرائية واليات تحقيقها في مجال تحقيق الأمن الإجتماعي للأسرة المهاجرة قسريا، يمكن أن تفيد المسؤولين على الأصعدة الثلاثة الآتية:

(١) المستوى التنفيذي (الواقعي): حيث يمكن أن تفيد المقترحات المنشودة مساعدة الممارسين من الإخصائيين الاجتماعيين، والمرشدين الاجتماعيين في كيفية ابتكار الوسائل والأدوات الملائمة للتنفيذ وتطبيق السياسات المتبعة في مجال احتواء المهاجرين قسريا، ومساعدتهم على الوصول لحقوقهم الإنسانية وكيفية تنمية قدراتهم البشرية للتمكن من الوصول لحقوقهم والحصول عليها وإشباع احتياجاتهم.

(٢) مستوى اتخاذ القرارات، يحاول البحث التوصل إلى نتائج ومقترحات تسهم في مساعدة متخذي إقرارات على المستويات الإدارية المختلفة والجهات التنفيذية المنوط بها تنفيذ السياسات العامة في مجال حماية حقوق المهجرين قسريا ومن ثم تحقيق الأمن الإقتصادي لهم.

(٣) مستوى صنع السياسات، يحاول البحث الحالي التوصل الى مجموعة من النتائج والتوصيات العملية المصاحبة باليات مبنية على مؤشرات علمية واقعية حول كيفية صنع سياسات تلائم الأفراد والأسر المجرة قسريا في مجتمعات فقيرة، لا تقوى على سد احتياجات تلك الأسر الوافدة إليها بالإضافة الى مساعدة الجهات المعنية بصياغة سياسات الهجرة وعلاقتها بالتنمية الإنسانية المستدامة، سواء على مستوى المنظمات والهيئات الدولية. أو على مستوى حكومات الدول المستضيفة للمهاجرين قسريا. وكيفية مساعدتها على تعديل التشريعات المتعلقة بحقوق الإنسان عامة والمهاجرين خاصة.

التعريفات الإجرائية للمفاهيم:

١- الهجرة القسرية: الهجرة القسرية مصطلح يستخدم لوصف حركة هجرة يتوفر فيها عنصري الضغط والإجبار، بما في ذلك التهديد للحياة والرزق، وربما تكون مسبباتها بفعل البشر أو الطبيعة، مثل اللجوء أو النزوح بسبب الكوارث الطبيعية، أو الكوارث الكيميائية، النووية، أو المشروعات التنموية (المنظمة الدولية للهجرة 2013: 76)

ومن الناحية الإجرائية، يقصد بالهجرة القسرية في البحث الحالي، مجمل حركات المهاجرين التي يتوافر فيها عنصري الضغط والإجبار، بسبب الحرب الدائرة والنزاعات المستمرة بالمجتمع الأصلي كمنطقة طاردة، وما يترتب على تلك الحركات من استيطان هؤلاء المهاجرين كلاجئين أو غير مسجلين بالمجتمع المصري (الإسكندرية)

٢- مفهوم اللاجئ: يعرف اللاجئ بأنه كل شخص تعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه الى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية خارج بلد جنسيته ولا يستطيع أو لا يريد بسبب ذلك الخوف أن يستظل بحماية ذلك البلد، أو كل شخص لا يملك جنسيه ويوجد خارج بلده إقامته المعتادة السابق بنتيجة مثل تلك الأحداث ولا يستطيع أو لا يريد بسبب ذلك الخوف، أن يعود إلى ذلك البلد (Michalowski, 2004: 456)

٣- الأمن الاجتماعي: ويشير إجرائيًا إلى التحرر من أي تمييز أو تفرقة بسبب السن أو الجنس أو العرق أو الوضع الاجتماعي وتوفير فرص الحصول على خدمات شبكات الأمان، والحصول على المعارف والمعلومات والتمكن من الاندماج في المجتمع.

محددات البحث:

أ- المحددات البشرية: وتتمثل في الأسر السورية المهاجرة قسرياً نتيجة الاضطرابات والحروب القائمة بالجمهورية العربية السورية..

ب- المحددات المكانية: وتتمثل في محافظة الإسكندرية. جمهورية مصر العربية.

ج- المحددات الزمانية: فترة أعداد البحث الفتة من شهر أكتوبر عام 2019 الى شهر مارس عام 2024.

طرق البحث: انطلاقاً من الأهداف العام للبحث والمتعلق بدراسة الهجرة القسرية وعلاقتها بالأمن الاجتماعي للأسر السورية في المجتمع المصري (محافظة الإسكندرية)، فان الباحثة سوف تعتمد على عدة طرق منهجية لتحقيق هذا الهدف وهذه الطرق هي:

أ- طريقة المسح الاجتماعي العينة: التي تعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع وتهتم بوصفها وصفاً دقيقاً، وتعتبر عنها كمياً وكيفياً من أجل الوصول إلى أغراض محددة لوصف وتشخيص أهم المتغيرات المحددة المتعلقة بالموضوع المطروح (خصائص الهجرة القسرية وعلاقتها بمستوى الأمن الاجتماعي لأفراد الأسر السورية في المجتمع المصري)، استناداً إلى جمع البيانات الميدانية باستخدام أدوات المسح الاجتماعي (استبيان من أعداد الباحثة)

ب- طريقة المقابلة الشخصية المفتوحة (الحرّة): حيث تعتمد عليها الباحثة في جمع البيانات الكيفية المتعلقة بالمتغيرات لدى عينات محددة من الأسر

السورية التي تعاني من تداعيات التهجير القسري، وصعوبة تحقيق احتياجاتها الأساسية التي تضمن أمانهم الاجتماعي، بالإضافة إلى استخدام المقابلة الشخصية في جمع البيانات الميدانية المتعلقة بالمسؤولين في مفوضية اللاجئين في الإسكندرية. للتعرف على أهم الجهود والآليات التي تتبعها المفوضية في التعامل مع اللاجئين السوريين علاوة على إجراء مقابلات مع مسؤولي الأجهزة الحكومية المحلية في محافظة الإسكندرية وسبل تعاملهم مع اللاجئين في سبيل تأمين حقوقهم الإنسانية.

ج- طريقة الملاحظة: ملاحظة بغض الممارسات اليومية للأفراد السوريين المهاجرين قسريًا في المجتمع المصري، وداخل الميادين بمحافظة الإسكندرية أثناء محاولاتهم الاندماج في الحياة اليومية من أجل تأمين سبل المعيشة والحياة الكريمة لهم.

مجتمع البحث: بناء على الهدف العام من البحث، فإن مجتمع البحث سيكون جميع أفراد الأسر السورية الموجودة في محافظة الإسكندرية والمستقرين فيها كلاجئين جراء الاضطرابات والعنف الدائر في الجمهورية العربية السورية.

عينة البحث: انطلاقًا من الهدف العام للبحث تعتمد الباحثة على العينة العمدية وسوف يتم اختيار مفردات العينة باستخدام طريقة الصدفة (العينة المتاحة)، من الأفراد ممن يتاح وجودهم للباحثة.

مصادر وأدوات جمع البيانات:

أ- مصادر البيانات: نظرا لطبيعة موضوع البحث ومتغيراته الأساسية، ومصادر البيانات سوف تعتمد الباحثة على المصادر الآتية:

(1) المصدر البشري: ويتمثل في جميع الأفراد من أبناء الأسر السورية القاطنين في محافظة الإسكندرية، والذين وفدوا إليها قسريا جراء العنف وعدم الاستقرار السياسي كلاجئين إلى مصر، سواء كان لجوء رسمياً ومسجلين ضمن مفوضية اللاجئين، أو غير رسمي بالإضافة إلى أعضاء المفوضية الخاصة باللاجئين بمحافظة الإسكندرية، وبعض المسؤولين من الأجهزة الحكومية المحلية المعنيين بشؤون اللاجئين.

(2) المصدر الوثائقي: ويتمثل بالسجلات والإحصاءات المتعلقة بقوائم اللاجئين السوريين في المفوضية الخاصة باللاجئين، وكذا الوثائق الرسمية الخاصة بالخدمات المتعلقة باللاجئين السوريين.

أدوات جمع البيانات: بناء على طرائق البحث (المسح الاجتماعي) سوف يعتمد البحث على الأدوات التالية:

(1) طريقة المسح الاجتماعي: سوف تعتمد الباحثة على أداة الاستبيان (من تصميم الباحثة) في جميع البيانات المتعلقة بالمتغيرات الخاصة بمتغيرات الظاهرة موضوع البحث.

(2) طريقة المقابلة: سوف تعتمد الباحثة على دليل المقابلة المفتوحة ويتضمن مجموعة الأسئلة المفتوحة (من أعداد الباحثة) المنبثقة من المحاور

المتعلقة بأساليب تحقيق الأمن الإنساني للأسر السورية في محافظة الإسكندرية.

المدخل النظرية للبحث:

النظريات الاجتماعية تعتبر من الأدوات الهامة والاساسية والتي لا يستطيع الباحث في علم الاجتماع الاستغناء عنها في بحثه، ونظرا لتعدد النظريات الموجودة في علم الاجتماع فإن ذلك يتيح للباحث اختيار انسبها والإطار النظري المناسب لفهم وتفسير الوقائع في ظل نظرة محددة من النظريات، وسنستعرض في السطور القادمة مجموعه من النظريات في علم الاجتماع والتي يمكن تفسير موضوع بحثنا في اطارها

١- نظرية القرار:

قامت هذه النظرية على تقسيم القوى التي تؤثر على مفهوم الشخص المهاجر، وقراره في الهجرة يكون مبني على عوامل الجذب والطرْد، وتُعدّ عوامل الطرد عوامل سلبية متعلقة بالمنطقة التي يعيش فيها، وكما تُعدّ عوامل الجذب عوامل إيجابية متعلقة بالمنطقة التي يهاجر إليها. (انتصار العتوم، 2020)

وقد تناولت هذه النظرية على أساس أن المهاجر يتخذ قرارات في الهجرة نتيجة تأثير عوامل مختلفة منها نفسية واجتماعية واقتصادية وتؤدي البيئة الاجتماعية دورا بارزا في جعل الإنسان او الجماعة اتخاذ قرار الهجرة.

٢- نظرية الطرد والجذب:

لقد قدم "دونالد بوج" (Donald Bogue) نموذجا نظريا لتفسير الهجرة على أساس عملية الطرد والجذب التي تؤثر على الناس فتدفعهم للهجرة ويمكن

إجمال قوانين النظرية على الشكل الآتي:

أ- ان هنالك مراحل متلاحقة في عملية الهجرة تبدأ بالانتقال ثم الاستقرار بالمكان الجديد، وتزيد في المراحل الأولى نسبة الرجال المهاجرين على النساء، وتعتمد الهجرة على متوسطي العمر من البالغين وغير المتزوجين.

ب- يكون عامل الجذب قويا في منطقة الوصول.

ج- تقعد المناطق المهاجر منها متعلميها، وتجذبهم مناطق النمو الاقتصادي والصناعي المهاجر إليها.

د- إذا زاد تيار الهجرة في اتجاه واحد فان عملية الاختيار تزداد أيضا.

ولازالت معرفتنا قليلة حول معرفة كيفية اختيار البلدان المضيفة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والبلدان النامية، وهناك ثلاثة فروض تتضمنها الكتابات الموجودة عن الهجرة إلى البلدان النامية تفسر هذا النقص في المعرفة وهي: (كيلسي نورمن، 2016، 29)

أولاً: تفترض الكتابات عدم ثبات اللاجئين المقيمين في الدول النامية المضيفة، ويعتقد أن اللاجئين العابرين مبتغاهم فقط الديمقراطيات الغربية - أوروبا، وأمريكا الشمالية، أو أستراليا - وأي بلد يعبرونه في طريقهم إلى هذه الدول الغربية هو فرضيا مكانا للإقامة المؤقتة، ووجهة النظر هذه تقدم صورة ناقصة تفنقد إلى العديد من الفروقات الدقيقة التي تقوم عليها حقائق الهجرة المعاصرة إلى البلدان النامية وغيرها.

ثانياً: تفترض الكتابات أن اللاجئين يودعون ضد إرادتهم في مخيمات تديرها المفوضية العليا للاجئين، مما يتيح تفاعلا محدودا مع سكان البلد المضيف أو مع الحكومة ولكننا نجد انه في واقع الأمر ان غالبية اللاجئين لم يعودوا

يعيشون في مخيمات فأكثر من نصف اللاجئين في العالم، وجميع المهاجرين في الواقع يعيشون في المناطق المتحضرة وليس في مخيمات وذلك في الشرق الأوسط على وجه التحديد. (Patricia Ward, 2014, p77-93) حيث تقيم الغالبية العظمى من اللاجئين خارج المخيمات سواء في المناطق الحضرية أو الريفية حيث من المرجح أن يكونوا على قدر كبير من التفاعل مع مواطني البلد المضيف وسلطات الدولة المضيفة.

ثالثاً: ان هذا الاعتقاد الخاطئ يعتبر سوء توصيف من الدول المضيفة نفسها باعتبار ان قدراتها متدنية، وهذا يعني أن الدول ليست قادرة على التعامل مع اللاجئين أو توفير الخدمات لهم، مع حدود يسهل اختراقها نسبياً، وقدرة محدودة منها على ترحيل اللاجئين، والتزام قانوني دولي واضح المعالم بعدم إعادة اللاجئين قسراً إلى بلدانهم الأصلية إذا كانوا يواجهون الاضطهاد، وليس أمام هذه الدول المجاورة من خيار سوى استضافة اللاجئين والتعامل معهم. (Alexander Betts, 2010, p 13)

وبشكل أو بآخر فإن الدول النامية المضيفة لا تملك القدرة على منع الهجرة إليها، وبالتالي عليها أن تقبل دورها كبلدان مضيفة مؤقتة، ففي أفريقيا والشرق الأوسط يوجد أعداد كبيرة من المهاجرين واللاجئين، وذلك لأن هناك قدر كبير من عدم الاستقرار، والدول مانعة قدراتها المؤسسية أو القانونية محدودة للتعامل مع الشجرة الدولية. (James F. Hollifield, 2004, p3)

الدراسة الميدانية

تقنين أداة البحث تم إعداد استبانة خاصة بواقع تأثيرات الهجرة القسرية وآليات تحقيق الأمن الاجتماعي بحث ميداني على عينة من الأسر السورية في محافظة الإسكندرية، وأعدت الباحثة هذه الاستبانة وفق الخطوات التالية:

الخطوة الأولى: تحديد محاور الاستبانة: قامت الباحثة بتحديد محاور الاستبانة بناءً على تحديد المفاهيم الأساسية للهجرة القسرية والأمن الاجتماعي بأبعاده المختلفة، والدراسات السابقة المتصلة بها. وفي ضوء ذلك قامت الباحثة بإعداد الصورة الأولية للاستبانة، والتي اشتملت على واقع الأمن الاجتماعي لدى عينة من الأسر السورية في محافظة الإسكندرية: بواقع (27) عبارة.

الخطوة الثانية: تم عرض الصورة الأولية للاستبانة على مجموعة من المتخصصين في مجال علم الاجتماع، وطلب من سيادتهم الحكم على الاستبانة في ضوء ما يلي:

تحديد العبارات غير الواضحة.

ب- انتماء العبارة للمحور الذي تنتمي إليه.

ج- الصياغة الملائمة لكل عبارة من بنود الاستبانة.

د- إبداء أي ملاحظات حول تعديل أو إضافة أو حذف ما يلزم.

الخطوة الثالثة: الخصائص السيكومترية للاستبانة: للتحقق من كفاءة وصلاحيه الاستبانة؛ قامت الباحثة بتطبيقها على عينة استطلاعية قوامها (60) فردا من الأسر السورية في محافظة القاهرة على أن تكون العينة الاستطلاعية من خارج

العينة الأساسية؛ وذلك لحساب صدق الاستبانة وثباتها من خلال درجات تلك العينة على مفردات الاستبانة، وذلك كما يلي:

أولاً: صدق الاستبانة

1- الصدق الظاهري: تم عرض الاستبانة في صورتها الأولية على عشرة محكمين من أعضاء هيئة التدريس في مجال علم الاجتماع، وطلب منهم إبداء الرأي حول إضافة ما يرونه من تعديلات أو الحذف، مع مراعاة أن الاستبانة سيتم الاستجابة لها من قبل عينة من الأسر السورية المقيمين في مصر، بالإضافة استخدام قياس ليكارت الثلاثي Likart (كبيرة- متوسطة- ضعيفة)، وفي ضوء توجيهاتهم قامت الباحثة بإعادة صياغة بعض البنود التي لم تصل نسبة الاتفاق فيها على 80% من إجمالي عدد المحكمين، ويمكن إيجاز ذلك في الجداول الآتية:

جدول (1)

رقم البند	نسبة الاتفاق
1	100%
2	100%
3	100%
4	90%
5	100%

رقم البند	نسبة الاتفاق
6	%100
7	%100
8	%90
9	%100
10	%100
11	%90
12	%90
13	%100
14	%100
15	%100
16	%90
17	%100
18	%100
19	%90
20	%100

رقم البند	نسبة الاتفاق
21	%100
22	%90
23	%100
24	%100
25	%100
26	%90
27	%100

جدول (2) البنود التي اقترح المحكمون تعديلها في الصورة الأولية للاستبانة

م	المحور	رقم البند	البند قبل التعديل	البند بعد التعديل	نسبة الاتفاق على تعديله
3	واقع الأمن الاجتماعي والصحي والبيئي لدى عينة من الأسر السورية				%20

- الاتساق الداخلي:

قامت الباحثة بحساب الاتساق الداخلي للاستبانة عن طريق حساب معاملات الارتباط بين درجة كل بند والدرجة الكلية للمحور الذي ينتمي إليه البند، حيث تبقي الباحثة على البنود التي تظهر ارتباطاً جوهرياً ودالاً إحصائياً،

وتوضيح ذلك فيما يلي :

جدول (3) معاملات الارتباط بين درجة كل بند من بنود الاستبانة بالدرجة الكلية

للمحور الذي ينتمي إليه) ن(60=

رقم	ارتباط البند بالمكون	مستوى الدلالة
1	0,79	0,01
2	0,78	0,01
3	0,85	0,01
4	0,89	0,01
5	0,79	0,01
6	0,86	0,05
7	0,87	0,01
8	0,70	0,01
9	0,56	0,01
10	0,85	0,01
11	0,89	0,01
12	0,81	0,05
13	0,79	0,01
14	0,82	0,05
15	0,85	0,01
16	0,89	0,01
17	0,89	0,01
18	0,85	0,01
19	0,89	0,01
20	0,70	0,01
21	0,56	0,01
22	0,85	0,01

0,01	0,89	23
0,01	0,81	24
0,01	0,79	25
0,01	0,85	26
0,01	0,85	27

ثم قامت الباحثة بمراجعة تعليمات الاستبانة للتأكد من دقة صياغة تلك التعليمات، وذلك قبيل تطبيقها.

-تصحيح الاستبانة:

تم استخدام قياس ليكارت الثلاثي (Likart) بوضع ثلاث اختيارات أمام كل عبارة تتضمنها الاستبانة تتمثل في الاختيارات) كبيرة - متوسطة - ضعيفة(، ويقوم المستجيب بوضع علامة (√) أمام العبارة تحت الاختيار الذي يتفق معها، وتأخذ الاستجابة كبيرة) ثلاث درجات(، متوسطة) درجتان(، وضعيفة) درجة واحدة(، وبذلك تصبح الدرجة الصغرى للاستبانة ككل (20) درجة والدرجة العظمى (60) درجة.

خامسا- المعالجة الإحصائية

اعتمدت الباحثة في التحليل الإحصائي للبيانات على استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، وقد استخدمت المعالجات الإحصائية التالية:

- حساب التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد العينة، حيث تعبر النسبة المئوية أكثر تعبيراً عن الدرجات الخام.

$$(ك1 \times 3) + (ك2 \times 2) + (ك3 \times 1)$$

= المتوسط الحسابي

ن

حيث:

ك1: مجموع تكرارات (كبيرة).

ك2: مجموع تكرارات (متوسطة)

ك3: مجموع تكرارات (ضعيفة)

ن: عدد أفراد العينة ويساوي (363) فردًا.

وقد تم تحديد مرتبة عبارات الاستبانة من خلال ترتيب المتوسط لعبارات الاستبانة ترتيبًا تنازليًا، كما قامت الباحثة بتحديد الاتجاه العام لعبارات الاستبانة، حيث وضع ميزان تقديري للاستبانة كالتالي:

جدول (4) ميزان تقديري لتحديد الاتجاه العام للاستبانة عن عبارات الاستبانة

الفئة	المتوسط	درجة الموافقة
الأولى	1 - 1,66	ضعيفة
الثانية	1,67 - 2,33	متوسطة
الثالثة	2,34 - 3	مرتفعة

- حساب ك²، لمعرفة مدى ترابط آراء أفراد العينة وتصنيفهم في مجموعات بين التي توافق عليها ب) كبيرة - متوسطة - منخفضة (، بحيث يكون لكل فرد في العينة في المجموعة الواحدة تكرار فقط .

واقع الأمن الاجتماعي والصحي والبيئي لدى عينة من الأسر السورية

تناول هذا الجزء واقع الأمن الاجتماعي والصحي والبيئي لدى عينة من الأسر السورية، واشتمل على (27) عبارة، ويمكن إبراز نتائج هذا البعد كما يلي:

جدول (5) استجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثاني: واقع الأمن

الاجتماعي والصحي والبيئي لدى عينة من الأسر السورية (ن = 412)

م	العبارة	الإجابات			الانحراف المعياري	المتوسط	الترتيب	كاس ²	مستوى الدلالة	درجة الموافقة
		كبيرة	متوسط	ضعيف						
		العدد	العدد	العدد						
		%	%	%						
1	يتلقى أطفال خدمات إدارة الحالة والدعم نفسي على مستوى عالي	47	113	252	0,69	1.50	العاشر	91,752	0,01	منخفضة
		11,4	27,4	61,2						
2	يتلقى الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة رعاية خاصة جيدة	70	68	274	0,76	1.50	الثالث عشر	135,69	0,01	منخفضة
		17,0	16,5	66,5						
3	تُوفر الحماية الكاملة للاجئين من العنف القائم على النوع الاجتماعي ومحاولات الاستغلال الجنسي	33	75	304	0,62	1.34	الرابع والعشرون	70,860	0,01	منخفضة
		8,0	18,2	73,8						
4	يتوافر نخبة من الأطباء والأخصائيين النفسيين ذوي الخبرة والمهارة	45	111	256	0,68	1.48	الخامس عشر	89,322	0,01	منخفضة
		10,9	26,9	62,1						
5	تُقدم خدمات الطب النفسي والصحة العقلية بصورة منتظمة	52	105	255	0,70	1.50	الثاني عشر	113,50	0,01	منخفضة
		12,6	25,5	61,9						

منخفضة	0,01	93,686	التاسع	1.51	0,71	253	104	55	تُستقبل كافة الحالات التي تحتاج لرعاية نفسية فائقة بمستشفيات الطب النفسي طوال فترة العلاج	6
						61,4	25,2	13,3		
منخفضة	0,01	121,60	الثامن عشر	1.46	0,70	270	91	51	يُقدم الدعم المجتمعي من خدمات مثل بناء القدرات، والأنشطة الفنية والثقافية ورياضية، بصورة منتظمة	7
						65,5	22,1	12,4		
منخفضة	0,01	97,041	العشرون	1.43	0,70	287	72	53	تُقدم ندوات التوعية الاجتماعية من توعية خاصة بالحماية، والمهارات حياتية بصورة منتظمة	8
						69,7	17,6	12,9		
مرتفعة	0,01	90,959	الثالث	2.37	0,69	28	58	326	يصعب توفير الحماية الكاملة للاجئين من الاتجار بالبشر	9
						6,8	14,1	79,1		
منخفضة	0,01	82,777	الثامن	1.51	0,70	253	107	52	تقدم منظمات الأمم المتحدة الشريكة المساعدة على العودة الطوعية للوطن	10
						61,4	26,0	12,6		
منخفضة	0,01	112,38	الرابع	1.60	0,78	274	62	76	يسمح لنا بارتياح أماكن الترفيه العامة كالنوادي	11
						66,5	15,0	18,4		

منخفضة	0,01	68,777	الثاني والعشرون	1.35	0,60	294	90	28	إجراءات الحاق أفراد أسرتي بالمدارس والجامعات الحكومية في مصر تتم بسهولة ويسر	1 2
						71,4	21,8	6,8		
منخفضة	0,01	114,66	السابع	1.51	0,69	251	112	49	أحرص على اكتساب أصدقاء جدد من المصريين	1 3
						60,9	27,2	11,9		
منخفضة	0,01	53,868	السادس العاشر	1.47	0,69	266	97	49	اعمل على تحقيق التقارب في العادات والتقاليد بيني وبين جيراني المصريين	1 4
						64,6	23,5	11,9		
مرتفعة	0,01	85,901	الاول	2.49	0,67	49	117	246	يصعب دمج أبنائي بصورة كاملة في المدارس المصرية	1 5
						11,9	28,4	59,7		
منخفضة	0,01	102,07	السادس	1.54	0,72	248	106	58	أحرص على المشاركة في المناسبات الاجتماعية لدى جيراني المصريين	1 6
						60,2	25,7	14,1		
مرتفعة	0,01	109,80	الثاني	2.47	0,71	52	98	262	يصعب عليا وعلى زوجتي وأبنائي إقامة صداقات مع نظرائهم من المصريين	1 7
						12,6	23,8	63,6		
منخفضة	0,01	85,736	الخامس	1.56	0,72	237	118	57	أحرص على دعوة جيراني المصريين وزملائي للمناسبات	1 8
						57,5	28,6	13,8		

									الاجتماعية الخاصة بي	
منخفضة	0,01	162,45	السابع عشر	1.46	0,69	271 65, 8	94 22,8	47 11, 4	تُحترم خصوصيتي بقدر عال في محيط سكني	1 9
منخفضة	0,01	101,22	السادس العاشر مكرر	1.47	0,69	265 64, 3	100 24,3	47 11, 4	احرص على الاندماج بشكل كامل مع زملائي المصريين في العمل	2 0
منخفضة	0,01	89,322	التاسع عشر	1.45	0,69	275 66, 7	88 21,4	49 11, 9	أستطيع الحصول بسهولة على الماء الصحي	2 1
منخفضة	0,01	113,50	الرابع عشر	1.49	0,63	242 58, 7	139 33,7	31 7,5	أتمتع بخدمات الصرف الصحي الجيد	2 2
منخفضة	0,01	93,686	الواحد والعشرون	1.42	0,70	289 70, 1	71 17,2	52 12, 6	أتمتع بنظام جمع قمامة جيد في محل سكني	2 3
منخفضة	0,01	121,60	الخامس والعشرون والاخير	1.29	0,59	323 78, 4	58 14,1	31 7,5	تعزز المنظمات الدولية للهجرة رفاهية وحماية المهاجرين المستضعفين في مصر	2 4
منخفضة	0,01	97,041	الحادي عشر	1.50	0,69	254 61, 7	111 26,9	47 11, 4	أتمتع بشبكة مواصلات جيدة	2 5
منخفضة	0,01	90,95	الثالث	1.50	0,76	273	71	68	هناك مرفق للدفاع	2

6	المدني بالقرب من محل سكني	16,5	17,2	66,3		عشر مكرر	9		ة
2	يتلقى أطفالا جلسات تخاطب، تنمية مهارات، صعوبات تعلم، اضطرابات سلوكية ونفسية على مستوى عالي	34	76	302		الثالث والعشرون	82,777	0,01	منخفضة
7		8,3	18,4	73,3	0,62				
الدرجة الكلية للمحور الثاني		0,69	1,52						منخفضة

يتضح من جدول (10) أن متوسط المحور الثاني: واقع الأمن الاجتماعي والصحي والبيئي لدى عينة من الأسر السورية (1,52) بانحراف معياري قدره ((0,69، وكان الاتجاه العام "منخفضة" عند الاستجابة عن عبارات المحور الثاني، كما جاءت جميع قيم ك² لعبارات المحور الثاني دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0,01 ؛ مما دل على وجود فروق دالة إحصائياً بين التكرارات الواقعية والتكرارات المتوقعة لكل العبارات. وتحليل استجابات عينة الدراسة على العبارات الخاصة بالمحور الثاني: واقع الأمن الاجتماعي والصحي والبيئي لدى عينة من الأسر السورية يتضح أن:

- العبارات رقم (15)، (17)، (9) فقد أخذت الترتيب الأول والثاني والثالث على التوالي، بدرجة موافقة (مرتفعة)، وبيانها كالتالي:
- جاءت العبارة (51) والتي تنص على: "يصعب دمج أبنائي بصورة كاملة في المدارس المصرية". وقد جاءت في الترتيب الأول بمتوسط ((2.49 وانحراف

معياري (0,67)، حيث وافقت عليها نسبة (59,7%) من العينة بـ "كبيرة"، في حين أن نسبة (28,4%) وافقت عليها بـ "متوسطة"، وأن نسبة (11,9%) وافقت عليها بـ "ضعيفة"، وكان الاتجاه العام للاستجابة عن هذه العبارة بـ "مرتفعة"، كما جاءت قيمة كا (82,777) 2 وهي دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة 0,01.

● جاءت العبارة (17) والتي تنص على: "يصعب عليا وعلى زوجتي وأبنائي إقامة صداقات مع نظرائهم من المصريين". وقد جاءت في الترتيب الثاني بمتوسط ((2.47 وانحراف معياري (0,71)، حيث وافقت عليها نسبة (63,6%) من العينة بـ "كبيرة"، في حين أن نسبة (52,9%) وافقت عليها بـ "متوسطة"، وأن نسبة (12,1%) وافقت عليها بـ "ضعيفة"، وكان الاتجاه العام للاستجابة عن هذه العبارة بـ "مرتفعة"، كما جاءت قيمة كا (90,959) وهي دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة 0,01.

● جاءت العبارة (9) والتي تنص على: "يصعب توفير الحماية الكاملة للاجئين من الاتجار بالبشر". في الترتيب الثالث بمتوسط (2.37) وانحراف معياري (0,69)، حيث وافقت عليها نسبة (79,1%) من العينة بـ "كبيرة"، في حين أن نسبة (14,1%) وافقت عليها بـ "متوسطة"، وأن نسبة (6,8%) وافقت عليها بـ "ضعيفة"، وكان الاتجاه العام للاستجابة عن هذه العبارة بـ "مرتفعة"، كما جاءت قيمة كا (112,38) وهي دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة 0,01.

أما العبارات رقم (24)، (3)، (27) فقد أخذت الترتيب الأخير والرابع والعشرون والثالث والعشرون على التوالي، باستجابات منخفضة في قوتها وبيانها كالتالي:

- جاءت العبارة (24) والتي تنص على: "تعزز المنظمات الدولية للهجرة رفاهية وحماية المهاجرين المستضعفين في مصر". في الترتيب الأخير بمتوسط ((1.29 وانحراف معياري (0,59)، حيث وافقت عليها نسبة (78,4%) من العينة بـ "ضعيفة"، في حين أن نسبة (14,1%) وافقت عليها بـ "متوسطة"، وأن نسبة (7,5%) وافقت عليها بـ "كبيرة"، وكان الاتجاه العام للاستجابة عن هذه العبارة بـ "ضعيفة"، كما جاءت قيمة كا2 (91,752) وهي دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة 0,01.
- جاءت العبارة (3) والتي تنص على: "توفر الحماية الكاملة للاجئين من العنف القائم على النوع الاجتماعي ومحاولات الاستغلال الجنسي". في الترتيب الرابع والعشرون بمتوسط ((1.34 وانحراف معياري (0,62)، حيث وافقت عليها نسبة (73,8%) من العينة بـ "ضعيفة"، في حين أن نسبة (18,2%) وافقت عليها بـ "متوسطة"، وأن نسبة (8,0%) وافقت عليها بـ "كبيرة"، وكان الاتجاه العام للاستجابة عن هذه العبارة بـ "ضعيفة"، كما جاءت قيمة كا2 (97,041) وهي دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة 0,01.
- جاءت العبارة (27) والتي تنص على: "يتلقى أطفالنا جلسات تخاطب، تنمية مهارات، صعوبات تعلم، اضطرابات سلوكية ونفسية على مستوى عالي". في الترتيب الثالث والعشرون بمتوسط ((1.35 وانحراف معياري (0,62)، حيث وافقت عليها نسبة (73,3%) من العينة بـ "ضعيفة"، في حين أن نسبة (18,4%) وافقت عليها بـ "متوسطة"، وأن نسبة (8,3%) وافقت عليها بـ "كبيرة"، وكان الاتجاه العام للاستجابة عن هذه العبارة بـ "ضعيفة"، كما جاءت قيمة كا2 (121,60) وهي دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة 0,01.

أما باقي العبارات فكانت استجاباتها منخفضة في قوتها، مع ملاحظة أنه في حالة تساوي المتوسطات تكون الأولوية للعبارة ذات الانحراف المعياري الأقل، والذي يدل على اتفاق أكثر بين الاستجابات.

يتضح مما سبق؛ فيما يخص واقع الأمن الاجتماعي والصحي والبيئي لدى عينة من الأسر السورية أن هناك العديد من مشكلات الرعاية الصحية المجانية وخدمات التعليم بشكل عام من حيث صعوبة الالتحاق بالمؤسسات التعليمية المصرية نظرا لصعوبة إجراءات عمليات التسجيل كلاجئين في المفوضية الأممية بمصر، إضافة إلى اختلاف المناهج واللهجة المصرية عن المناهج واللهجة السورية ومشكلة الدروس الخصوصية التي تؤرق الاسر السورية والمصرية على حد سواء رغم قيام الدولة المصرية بدورها في دعم ومساعدة الاخوة السوريين من خلال قرار الحكومة المصرية منذ عام (٢٠١٢)، والذي يسمح للأطفال السوريين بالالتحاق بالمدارس الحكومية المصرية ومعاملتهم بمعاملة المصريين نفسها، فيما يتعلق بالمصروفات الدراسية.

كما أكدت نتائج الدراسة تقاوم المشكلات الصحية خاصة مع بداية حركات الهجرة القسرية، فمع زخم أفواج الهجرة لمصر تعددت المشكلات الصحية لكثير من المهاجرين وأسرههم، لكنهم تلقوا خدمات الرعاية الصحية الأولية، وخدمات الطوارئ ورعاية الأمهات والخدمات الغذائية والوقائية، وخدمات الأدوية، من خلال جهود المتطوعين وخدمات الجمعيات الأهلية المذكورة سلفاً، وكذا المفوضية السامية لشئون اللاجئين. وربما يعود نشاط تلك المنظمات تجاه المشكلات الصحية لتهاوي الدور الذي يضطلع به القطاع الصحي من جانب الدولة.

تحليل نتائج الدراسة الاثنوجرافية

١- المقابلات مع اللاجئين السوريين

قامت الباحثة بإعداد مجموعة من الأسئلة التي تعكس الواقع الهجرة القسرية وآليات تحقيق الأمن الاقتصادي لدى عينة من الأسر السورية في محافظة الإسكندرية، وفي إطار ذلك قامت الباحثة بإعداد نموذجين لأسئلة المقابلة النموذج الأول موجه إلى (10) من أبناء الجالية السورية في مصر واشتملت على (45) سؤالاً، والنموذج الثاني موجه إلى (10) من مسؤولي وموظفي مكاتب اللاجئين في مفوضية اللاجئين السوريين في الإسكندرية واشتملت على (20) سؤالاً وقد دارت المقابلات التي أجرتها الباحثة مع حالات الدراسة .

من خلال الحوار مع أفراد عينة الدراسة من أبناء الجالية السورية في مصر حول آليات تحقيق الأمن الاجتماعي لأبناء الجالية السورية في مصر دارت إجابات عينة الدراسة الاثنوجرافية حول الوسائل التي تتبعها الحكومة المصرية من اجل دمج اللاجئين السوريين في المجتمع المصري أكد معظم أفراد عينة الدراسة عدم معرفتهم بأيّة وسائل لهذا الخصوص وأن التعامل يكون مباشر مع الشعب المصري، في حين انفرد البعض منهم بإجابات حول خدمات ووسائل متاحة تستهدف دمج اللاجئين السوريين في المجتمع المصري منها منظمة كاريتاس حيث أجاب أحدهم قائلاً: "هو كاريتاس اللي بتعمل لنا برامج ثقافية ورياضية فقط"، أما عن علاقة اللاجئين السوريين بإخوانهم المصريين وعن نوع الصعوبات التي واجهتهم في محيط سكنهم مع جيرانهم من المصريين أكد معظم أفراد عينة الدراسة أن تقارب الثقافتين إلى حد كبير ساهم في سهولة التعامل مع المصريين وهو ما ظهر واضحاً في إجاباتهم حول تلك الأسئلة حيث

أجاب احدهم قائلاً: " السوريين والمصريين متشابهين الي حد ما في العادات والتقاليد و في أول لم يستطيعوا ابدا قلم ابدا"، وعلى نفس النهج أجاب آخر قائلاً: " يوجد الطيبة والأصول العربية الواحدة هي احسن شيء بنتشابه مع الاخوة بمصر، وان عدد الأصدقاء المصريين كثير جدا الحمدالله"، وأجاب ثالث قائلاً: " فيه شبة طبعاً من حيث الكرم والطيبة وعدد الأصدقاء بمصر معقوليين لكن أنا مرتبط اكثر بأصدقائي الجالية السورية"، ويتضح مما سبق أن التقارب الثقافي في اللغة والدين أسهما بشكل كبير في اندماج اللاجئين السوريين في نسيج المجتمع المصري.

أما عن سؤال عن الخدمات الصحية التي وفرتها الحكومة المصرية للاجئين السوريين في مصر ومدى جودتها؟، أكدت معظم إجابات عينة الدراسة أن الحكومة المصرية تقدم خدماتها الصحية للاجئين السوريين عن طريق المستشفيات الحكومية والمراكز الطبية العامة، وأن هذه الخدمات جيدة إلى حد ما حيث كان جواب أحد أفراد عينة الدراسة عن هذه الأسئلة قائلاً: " وزارة الصحة تقدم لنا الرعاية الأولية مدعمة جدا وأن هذه الخدمات جيدة وبتساعدنا هون كثير"، وأكد آخر على ذلك قائلاً: " المستشفيات الحكومية والمراكز الطبية العامة لكن هذه الخدمات جيده نوعاً ما"، يتضح مما سبق كون الإجراءات الحكومية التي قدمت إلى اللاجئين السوريين بهدف مساعدتهم على الدمج الاجتماعي في نسيج المجتمع المصري تكاد تكون معدومة وأنها تنحصر فقط في منظمة كاريتاس التي تهدف فقط إلى تقديم بعض البرامج الثقافية والرياضية للاجئين السوريين.

أما عن الخدمات التعليمية المقدمة من الحكومة المصرية لأبناء الجالية السورية فقد أكد معظم أفراد عينة الدراسة أن الحكومة المصرية تسهم

بشكل كبير في تقديم خدماته التعليمية من خلال مدارس التعليم العام بعد التسجيل في المؤسسات الأممية حيث جاءت إجابات معظم أفراد الجالية السورية متوافقة حول ذلك ويتضح ذلك في إجابات البعض منهم قائلين: " ابناء في التعليم الحكومي النصري عن طريق منحة منحه كاريتاس مصر والتابعة للمفوضية".

وفيما يخص الصعوبات التي واجهتها الجالية السورية من المصريين في محيط سكنهم، أو التعرض لمحاولات الابتزاز أو الاستغلال المادي والجنسي ومحاولات التحرش الجنسي، كان هناك إجماع لدى عينة الدراسة حول عدم وجود أية مشكلات أو صعوبات واجهوها وكان المصريين سببا فيها، وأنهم لم يتعرضوا مطلقا لاي من محاولات الابتزاز أو الاستغلال على اختلاف أنواعه وأنهم في معظم يرشحون الإسكندرية كبلد للإقامة كبيئة آمنة لمعظم اللاجئين في مصر حيث ردد الكثير منهم قائلين: " الي اقصي مدي لأنه هون أمان كبير"، وقال آخر: " الإسكندرية بلد أمان حلوه"، وأجاب آخر: " الإسكندرية هي بلد جميل ولكن العمل غير مستقر"، وأكد آخر على نفس الاتجاه قائلا: " الإسكندرية مكان منيح"، وأشار آخر قائلا: " ارشح الإسكندرية إلي اقصي مدي لأنه هون أمان كبير".

المقابلات مع مسؤولي وموظفي مكاتب اللاجئين في مفوضية اللاجئين السوريين في الإسكندرية

ومن خلال الحوار مع أفراد عينة الدراسة من مسؤولي وموظفي مكاتب اللاجئين في مفوضية اللاجئين السوريين في الإسكندرية حول البيانات والإحصائيات المتاحة لجميع اللاجئين السوريين المقيمين في مدينة الإسكندرية أجاب معظم أفراد عينة الدراسة مؤكدين على توافر جميع البيانات والإحصائيات

اللازمة لجميع المستفيدين من المساعدات المقدمة من قبل المفوضية السامية للاجئين، كما أكد معظم أفراد عينة الدراسة على عدم وجود أي نوع من المساعدات أو التبرعات وأن مصدر التمويل الأساسي ينحصر في مصادر التمويل الخارجية وليست الحكومية مثل: كاريتاس النمسا - ILO - GIZ - UNICEF - EV - UNHCR، حيث أجاب البعض منهم قائلين: " نعم توجد بيانات مفصلة للفئة المستهدفة التي تستفيد بالخدمات من كاريتاس"، وقال آخر: " نعم توجد إحصائيات مفصلة لكل اللاجئين السوريين في محافظة الإسكندرية، والمستفيدين من خدمات كاريتاس، ولا توجد إطلاقاً أي نوع من التبرعات الأهلية أو الحكومية وان المصدر الوحيد للتمويل هو مصادر التمويل الخارجي من مختلف المؤسسات الأممية منها: المفوضية والاتحاد الأوروبي".

يتضح مما سبق أنه جميع البيانات عن اللاجئين السوريين بمدينة الإسكندرية متوفرة في المفوضية السامية حرصاً منها على تقديم المساعدات المطلوبة، وأنه لا توجد أية تبرعات من أي جهة أهلية أو حكومية، وتتحصّر مصادر التمويل في المنظمات الأممية مثل كاريتاس النمسا - ILO - GIZ - UNICEF - EV - UNHCR.

وفي سؤال آخر حول حجم التمويل المقدم للمفوضية كافيًا لممارسة عملها على الوجه الأمثل أم لا؟، وهل يوجد تنسيق كامل مع الجهات الرسمية المصرية في تقديم الخدمات؟ أجاب معظم أفراد عينة الدراسة مؤكدين على عدم كفاية حجم التمويل الحالي للدرجة التي معها تم انقاص هذه المساعدات والاكتفاء فقط بالمساعدات الغذائية والسكن المناسب في بعض الأحيان، وأكد أفراد عينة الدراسة على وجود تنسيق كامل مع وزارة التضامن الاجتماعي من أجل إيصال المساعدات لمن يستحقونها، حيث أجاب أحد أفراد عينة الدراسة

قائلا: " يوجد تنسيق كامل مع الجهات الرسمية المصرية في تقديم الخدمات متمثلا في وزارة التضامن الاجتماعي، وهناك مرونة كافية بين المفوضية والوزارة بهدف مساعدة اللاجئين السوريين، ولا يوجد أي نوع من أنواع المضايقات الأمنية من قبل أجهزة الأمن المصرية على عمل المفوضية"، وقال آخر: " هناك تنسيق كامل بين وزارة التضامن الاجتماعي مع المفوضية العالمية للاجئين في الأمم المتحدة، وأن خدمات المفوضية تنحصر في خدمات صحية ولدعم المجتمعي سواء في دمج اللاجئين وانشطة مدررة للداخل، وأن أهم المشكلات الخاصة باللاجئين التي تتطلب تدخل المفوضية في حلها هي نقص التمويل".

يتضح مما سبق وجود تعاون كامل بين المفوضية الأممية لحقوق اللاجئين بمدينة الإسكندرية ووزارة التضامن الاجتماعي في مصر لمساعدة اللاجئين السوريين في توفير الغذاء والسكن المناسب، وأن أهم المشاكل التي تواجه المفوضية هي نقص التمويل الذي لا يفي بمتطلبات واحتياجات اللاجئين السوريين بمدينة الإسكندرية.

نتائج البحث

بتحليل استجابات عينة الدراسة على العبارات الخاصة بواقع الأمن الاجتماعي والصحي والبيئي لدى عينة من الأسر السورية، ضعف دور المنظمات الأممية في تحقيق الأمن الاجتماعي والصحي والبيئي لدى اللاجئين السوريين في مصر، وهو ما عبر عنه أفراد عينة الدراسة من حيث أن اختلاف الثقافات بين البلدين - مصر وسوريا - والآثار المترتبة على عملية التضخم وسوء الحالة الاقتصادية بشكل عام أدى إلى ضعف التفاعل الاجتماعي وصعوبة تكوين الشبكات الاجتماعية

وفيما يخص الخدمات المقدمة لتحقيق الأمن التعليمي فرغم قيام وزارة التربية والتعليم المصرية - على مدار السنوات الست الماضية - منح اللاجئين السوريين، من الفتيان والفتيات والمراهقين والشباب، الوصول الكامل للتعليم العام، على قدم المساواة مع أقرانهم من المصريين (المفوضية السامية لشؤون اللاجئين - مصر، 2020).

إلا أنه تواجهه اللاجئين السوريين العديد من المشكلات الخاصة بالتعليم والمتمثلة في: اختلاف اللهجة المصرية عن الشامية، إضافة إلى طبيعة المناهج الدراسية، وغياب الأوراق الرسمية عن بعض الأسر السورية التي تتسبب في تسرب أبنائها من التعليم، مشكلات عديدة خلقت تحدياً للأغلبية العظمى من الأطفال السوريين الذين لا يزالون في المراحل الابتدائية والإعدادية والثانوية، وأولئك الذين في الجامعة. وهو ما أكدته بعض المؤسسات والمنظمات الأممية والتي أشارت إلى تحديات تحقيق الأمن التعليمي للاجئين السوريين في مصر عامة وفي محافظة الإسكندرية على وجه الخصوص (UNHCR, WFP, UNICEF, IOM, CARITAS and CRS, 2013, 12- 13

وفيما يخص الخدمات الصحية المقدمة من وزارة الصحة والسكان في مصر بالتعاون مع المفوضية كاريتاس والمنظمة الدولية للهجرة في الفترة من 11 إلى 13 فبراير 2013 للتأكد من الحالة الصحية واحتياجات الرعاية لأفراد الجالية السورية المقيمين في مصر والمناطق المحيطة بها، وتضمنت منهجية التقييم؛ إجراء مناقشات جماعية مركزة مع السيدات السوريات والرجال والشباب من كلا الجنسين، كذلك قامت البعثة بتخطيط وتقييم خدمات الرعاية الصحية الأولية والعلاجية الرئيسية الحالية من خلال تقييم سريع للمنشأة الصحية باستخدام خرائط توفر الموارد والخدمات الصحية أداة نظام He RAMS.

(UNHCR, WFP, UNICEF, IOM, CARITAS and CRS, 2013, 12- 13):

ومما سبق تخلص الباحثة أن سياسة التعامل مع مستوى الأمن الصحي للاجئين السوريين في مصر عامة ومحافظة الإسكندرية خاصة لا تخرج بصفة عامة عن السياسة الصحية العامة للدولة المصرية تجاه اللاجئين السوريين، والتي بدورها أيضًا لا تخرج عن السياسة العامة للدولة تجاه اللاجئين في معاملتهم على قدم المساواة مع المواطنين المصريين في كافة الخدمات المقدمة لهم، غير أن قطاع الصحة المصري في الأصل يعاني من مشكلات متعددة ومركبة وبالغة التعقيد، وهذا بدوره ينسحب على الأمن الصحي للاجئين، وبذلك تكون أوجه القصور في مستوى تحقيق الأمن الصحي للاجئين السوريين في مصر في مجملها ما هي إلا انعكاسًا لأوجه القصور في النظام الصحي المقدم للمواطن المصري العادي، وتتركز أغلب أوجه القصور في عدم كفاية الإمكانيات المادية المتاحة، وغلاء سعر الأدوية، وعدم توافر أعداد كافية من الكوادر الطبية، ونقص التوعية، وعدم الدراية بأماكن تقديم الخدمة فضلًا عن قلة مراكز الخدمة الصحية ذاتها، وصعوبة الوصول للمناطق المتطرفة جغرافيًا.

وما جرى في تحقيق الأمن على المستوى الصحي، يجري أيضًا على مستوى الأمن التعليمي من كون المشكلات والصعوبات التي تواجه تقديم الخدمة التعليمية للاجئين هي ذاتها تقريبًا المشكلات التي تواجه تقديم الخدمة للمواطنين المصريين العاديين من نقص الإمكانيات، وكثافة الفصول، وعجز المعلمين، وتدني المستوى التعليمي بصفة عامة، ولا يستثنى من ذلك سوى اختلاف اللهجات والتي تعتبر حائلًا مؤقتًا في بعض الأحيان يحول دون انسجام الأطفال لسوريين مع غيرهم من المصريين. وهو ما يتفق ونتائج العديد من

الدراسات منها: دراسة سامية سامي علي، ومحمد حمزة، وجمال مدبولي محمد (2019) ، دراسة عبدالمجيد أحمد هندي (2020) ، ونتائج دراسة سوسن الشريف (2020)

المراجع

- انتصار العتوم. (2020)، لاتجاهات النظرية في دراسة الهجرة الريفية، على الرابط: <https://e3arabi.com/%D8%B9%D9> 2/5/2025
- تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا والمنظمة الدولية للهجرة. (2015). ملحق 21، ص 15.
- حلا زوبته (2021). واقع الاندماج الاجتماعي الاقتصادي لدى المهاجرين السوريين قسرياً في المجتمع المصري، مجلة بحوث الشرق الأوسط، مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية، جامعة عين شمس، كلية الآداب
- دراسة سحر حسان بربري (2017). أوضاع اللاجئات في المجتمع المصري دراسة ميدانية على عينة من النساء السوريات اللاجئات في مصر، مجلة حوليات آداب عين شمس، كلية التربية، جامعة عين شمس، القاهرة.
- رامز عدنان راجح ، محمد جمال الدين مظلوم (2013) تصور إستراتيجي لمواجهة الهجرة غير القانونية من الجمهورية العربية السورية رسالة (ماجستير) - جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

- سامية سامي أحمد، حمزة، محمد، ومحمد، جلال مدبولي. (2019). الهجرة القسرية ومشكلات التكيف الاجتماعي للأسر السورية. مجلة كلية الآداب: جامعة بني سويف - كلية الآداب، ع53، ص 113-127.
- سوسن الشريف (2020). أوضاع المهاجرين السوريين في مصر: الفرص و التحديات. المستقبل العربي، مج. 43، ع. 495، ص ص. 82-99.
- عبدالمجيد أحمد هندي (2020) الهجرة القسرية والاندماج الاجتماعي دراسة إثنوجرافية لعيّنة من أرباب الأسر السورية المقيمة بالمجتمع المصري. المجلة العربية لعلم الاجتماع، 13(قضايا ومشكلات اجتماعية)، 127-188.
- كيلسي نورمن (2016) مسؤولية وقدرة الدولة المضيفة في مصر والمغرب وتركيا، تحديات الهجرة القسرية على المدى الطويل وجهات نظر من لبنان والأردن والعراق، مجموعة مقالات مركز الشرق الأوسط، مركز الشرق الأوسط، بيروت .
- المفوضية السامية لشئون اللاجئين- مصر، (2020)، خطة الاستجابة الإقليمية لدعم اللاجئين وتمكين المجتمعات المستضيفة لهم استجابة للأزمة السورية 2019- 2020
- ندى يسري كمال الطوانسي (2018). الهجرة القسرية وتأثيراتها على مستقبل الشباب: الشباب السوري نموذجاً. المؤتمر الدولي السنوي لكلية الآداب: الشباب وصناعة المستقبل: جامعة عين شمس، كلية الآداب، القاهرة، جامعة عين شمس، كلية الآداب، 469 - 478.

- Alexander Betts. (2010), *Global Migration Governance* Oxford: Oxford University Press, p. 13
- Alexander Betts. (2010), *Global Migration Governance* Oxford: Oxford University Press, p. 13
- James F. Hollifield. (2004), 'The Emerging Migration State', *International Migration Review* 38/3, p. 03.
- James F. Hollifield. (2004), 'The Emerging Migration State', *International Migration Review* 38/3, p. 03.
- Michalowski, C. A. Knoblock, and S. Thakkar. Automatically utilizing econdary sources to align information across data sources. Submitted to the *AI Magazine*, Special Issue on Semantic Integration, 2004
- Patricia Ward. (2014), 'Refugee Cities: Reflections on the Development and Impact of UNHCR Urban Refugee Policy in the Middle East', *Refugee Survey Quarterly*, pp. 77-93.
- Patricia Ward. (2014), 'Refugee Cities: Reflections on the Development and Impact of UNHCR Urban Refugee Policy in the Middle East', *Refugee Survey Quarterly*, pp. 77-93.